

عنوان المداخلة: التوجهات الحديثة للجزائر لتحقيق تطبيق نظام جودة التعليم العالي

الدكتورة قربوع حسينة — جامعة 20 أوت 1955 — سكيكدة — h.kerboua@univ-skikda.dz

مخبر بحث في الاقتصاد والمالية وإدارة الاعمال ECOFIMA

-الملخص الدراسة

يهدف البحث إلى التعرف على مدى أهمية تطبيق نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية لما له من تأثيرات إيجابية على تحسين مخرجاتها وكسب ميزة تنافسية وتحقيق التميز؛ منطلقا من فرضية حتمية تبني مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لنظام ضمان جودة التعليم العالي والعمل على تطبيقه وتوفير السبل الضرورية لإنجاحه وتحقيق الهدف منه. وقد توصلت الدراسة إلا أن الجزائر في سعي مستمر من أجل العمل على إنجاز تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بمؤسساتها وتحقيق جميع المتطلبات الأساسية لإنجاحه وتحقيق الهدف منه.

Cette recherche vise à identifier l'importance de la mise en œuvre d'un système d'assurance qualité dans les établissements d'enseignement supérieur algériens compte tenu de son impact positif sur l'amélioration de leurs résultats l'obtention d'un avantage concurrentiel et l'excellence cette recherche part du principe que les établissements d'enseignement supérieur algériens doivent impérativement adopter un système d'assurance qualité œuvre à sa mise en œuvre et fournir les moyens nécessaires à sa réussite et à la réalisation de ses objectifs l'étude conclut que l'Algérie s'efforce continuellement de mettre en œuvre un système d'assurance qualité dan ses établissement et de satisfaire à toutes les exigences fondamentales pour sa réussite et réalisation de ses objectifs

1-مقدمة

تعتبر الجزائر وكغيرها من دول العالم في سباق مستمر مع الوقت من أجل العمل على تحسين مؤسسات التعليم العالي بها؛ وذلك للدور الكبير والفائدة التي يقدمها هذا القطاع للدولة والمجتمع ككل وعليه أصبحت الجزائر تسعى تجتهد باستمرار من أجل تحقيق التميز لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها وخلق منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة في السوق المحلي وحتى العالمي وتحقيق معايير الجودة العالمية وكسب التصنيفات والاعتراف الدولي لجودة خدماتها ومنتجاتها والقدرة على التنافس العالمي؛ ومن هذا المنطلق أصبح واجبا على هاته المؤسسات انشاء وتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي به وتوفير جميع المتطلبات والمستلزمات لإنجاح هذا النظام وتحقيق الغاية منه لضمان جودة خدماتها وتميز أدائها.

1-1- إشكالية الدراسة: ما مدى تطبيق دولة الجزائر لنظام ضمان جودة التعليم العالي بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟

1-2- الأسئلة الفرعية: وللإجابة على إشكالية الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية

-ما المقصود بنظام ضمان جودة التعليم العالي؟

-ماهي دوافع تطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي؟

-ماهي المجهودات التي قامت بها الجزائر لإنجاح تطبيق هذا النظام بمؤسساتها؟

1-3-أهمية وأهداف الدراسة:

-التعريف بنظام جودة التعليم العالي وأهميته؛

-إبراز الحاجة والدافعية لتطبيق هذا النظام بمؤسسات التعليم العالي؛

-معرفة متطلبات تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي وخاصة بالجزائر؛

-محاولة التعرف على المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية لتطبيق هذا النظام وإنجاحه.

1-4-الدراسات السابقة: يعتبر موضوع جودة التعليم العالي من الموضوعات الرائجة وفي الآونة الأخيرة والتي لاقت رواجاً واسعاً بين الباحثين في المجال وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

-دراسة الدكتورة كيلي عائشة سلمى وآخرون تحت عنوان "حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر نموذج انشاء خلية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي" وهدف البحث للتعرف على مدى أهمية إنشاء وتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لتحسين مخرجاتها وتعزيز المنافسة وتحقيق التميز؛ منطلقاً من فرضية مفادها ضرورة التغيير بمختلف أبعاده وضبط مجموعة من القواعد لإرساء نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛ واتباع استراتيجية للإصلاح وتحسين الجودة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنها برغم إدراك السلطات الجزائرية بحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي إلا أنه ومنذ إنشاء لجنة CLAQUES لم يحقق المشروع الأهداف المنوطة به وقد يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضخامة التغيير التنظيمي في هذا القطاع واصطدام متطلبات تطبيقه بمجموعة من العراقيل التي تحول دون نجاحه.

-دراسة الدكتورة رقاد صليحة بعنوان "تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: افافه ومعوقات دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري" وتهدف هذه الدراسة لعرض ومناقشة المفاهيم والأفكار المرتبطة بمفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي الذي يعتبر مدخلاً حديثاً في أدبيات التعليم العالي؛ وإبراز الحاجة الكبيرة لتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي وإبراز المعوقات التي تحول دون ذلك؛ وقد توصلت النتائج إلى أن تطبيق هذا النظام يعد ضرورة حتمية في ظل الاتجاهات الحالية للتعليم العالي؛ كما أن تطبيق هذا النظام بكفاءة وفعالية يتطلب تسطير الخطوط العريضة له من تحديد الأهداف والآلية المناسبة والنطاق المناسب ثم العمل على ضمان الجودة الداخلية وتبني إجراءات ضمان الجودة الخارجية؛ وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج أبرزها تأكيد وجود معوقات التي تحد من تطبيق النظام بدرجات متفاوتة بين الجامعات.

-دراسة الدكتور لخضر بوخاتم وآخرون تحت عنوان "مساهمة الرقمنة في جودة التعليم العالي" وهدفت هاته الدراسة لمعالجة الرقمنة ودورها في الرفع بمستوى التعليم العالي في الجزائر؛ وقد وقع الاختيار على مجموعة من المنصات والتطبيقات المتوفرة بجامعات الشرق لمعرفة ما مدى تحقيق هذا التأثير على أرض

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

الواقع؛ وقد تم التوصل إلى أن قطاع التعليم العالي شهد تطورا ملحوظا في مجال الرقمنة خلال السنوات الماضية؛ كما أن تأثير الرقمنة على جودة التعليم العالي أصبح ظاهرا على كافة الأصعدة غير أنه لم يبلغ درجة عالية لذلك لا بد من التحسين والتطوير المستمر لهذا القطاع.

-دراسة الأستاذة نبيلة باديس تحت عنوان " ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال استشراف التجارب الرائدة" هدفت هاته الدراسة بالتعريف بمصطلح الجودة في التعليم العالي والمفاهيم الأساسية المرتبطة بهذا المفهوم والتعريف بأهم التجارب الدولية الرائدة في المجال وتبسيط الضوء على التجربة الجزائرية في هذا المجال.

-دراسة الدكتور أحمد تركي تحت عنوان " آليات تحقيق جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام التعليم (ل م د)" وهدف البحث ابراز الآليات التي تؤدي إلى تحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية من خلال التطرق إلى التجارب الدولية التي تبنت الجودة في مؤسساتها الجامعية؛ والهدف يتمثل في معرفة الجهود المبذولة من طرف الجامعة الجزائرية لمسايرة تلك الدول التي سبقتها في تجويد أنظمتها وبرامجها التعليمية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية وعن طريق الوزارة الوصية تسعى إلى تحقيق الجودة في التعليم العالي من تبنيها لنظام التعليم (ل م د) مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية ووضع آليات مناسبة لأرضيتها الجامعية رغم الصعوبات التي تواجهها.

2-نظام ضمان جودة التعليم العالي

يعتبر مصطلح الجودة في قطاع التعليم العالي من المفاهيم المعاصرة والتي تتلقى اهتماما واسعا من طرف مؤسسات التعليم العالي وهذا لما لها من انعكاسات إيجابية في الرفع وتنمية المستوى التعليمي وتحسين جودة مخرجاتها وملائمتها للبيئة الخارجية؛ كل هذا جعل من مؤسسات التعليم العالي مطالبة بتبني وضمان جودة التعليم العالي؛ وعلية سيم توضيح هذا المصطلح أكثر في النقاط التالية.

2-1- مفهوم جودة التعليم العالي

رغم حداثة هذا المصطلح إلا أنه كان وجهة للكثير من الباحثين في المجال وهذا ما ساهم في إعطاء العديد من التعاريف والمفاهيم المختلفة حيث اعطى كل باحث سمة ومفهوم مختلف عن الباقي؛ ومن بين أهم التعاريف نذكر ما يلي:

-**التعريف الأول:** عرفها (Cosby) بفكرة عدم وجود معيب أو بضاعة بلا عيب وأكد انه لا يعني ذلك أن المنشأة لا تتوقع أخطاء من العاملين وأنهم غير معصومين من الخطأ؛ وأرشد أننا لم نكن لنؤمن بإمكانية تحقيق مستوى صفر من العيوب فإننا لا نستطيع تحقيق الهدف أبدا.

-**التعريف الثاني:** عرفها (Deming) بأنها درجة متوقعة من التناقص والاعتماد تناسب السوق بتكلفة منخفضة.

-**التعريف الثالث:** أشار مؤتمر اليونسكو أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع الوظائف التعليمية وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة الجودة المعترف بها دوليا (بن ونيس ليلي-بن عبو جيلالي، 2015).

2-2- أبعاد جودة التعليم العالي

وتتمثل أبعاد جودة التعليم العالي في عشرة أبعاد أساسية تمس أهم العناصر الأساسية في مؤسسات التعليم العالي (صليحة رقاد، 2014-1013):

-**الاعتمادية (Reliability):** ويقصد بها قدرة وإمكانية مقدم الخدمة على أداء المهام المطلوبة منه بكل كفاءة وفعالية واثقان وفي الوقت المحدد له؛

-**الكفاءة (Competence):** ويقصد بها اكتساب مقدم الخدمة للمهارات والمعارف والكفاءات الضرورية واللائمة للقيم بالمهام المطلوبة منه ؛

-**الاستجابة (Responsivites):** وتقصد بها رغبة واستعداد مقدمي الخدمة لتنفيذ لمهام المطلوبة منه ومساعدة الزبائن وطالبين الخدمة؛

-**الأمان (Security):** ويقصد بها الشعور بالأمان والراحة في التعامل في ظل غياب المخاطرة والشك؛

-**المصداقية (Cerdiblily):** ويقصد بها وفاء والالتزام المؤسسة بتعهداتها وعودها لطلبتها قبل التحاقهم به؛

-**إمكانية الحصول على الخدمة (Accessibility):** والمقصود بها سهول الوصول للخدمة من طرف الزبون ؛

-**الاتصال (Communication):** ويقصد بها تزويد الزبائن بجميع المعلومات بلغة مفهومة مع تقديم جميع التوضيحات لإزالة الغموض حول طبيعة الخدمة وتكلفتها؛

-**فهم الزبائن (Under standing customer):** ويقصد بها محاولة فهم مقدمي الخدمة لزيائنهم واحتياجاتهم وتقديم التوجيهات والنصائح المناسبة من أجل تسهيل الحصول على الخدمة والانتفاع بها؛

-**التجسيد المادي (Tangibility):** ويقصد بها احتياج المؤسسة إلى مستلزمات مادية ضرورية من أجل تقديمها لخدماتها وتلبية حاجات زبائنهم؛

-**اللباقة (Courtesy):** ويقصد بها تحلي مقدمي الخدمة بأخلاقيات العمل بالصدق والمصداقية والاحترام مع الزبائن.

الشكل رقم(1): أبعاد جودة التعليم العالي



المصدر: من اعداد الباحثة

وفي دراسة أخرى تمكن الباحث "براسورمان وزملاؤه" سنة 1988 من دمج هذه المؤشرات العشرة في خمس أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

الجدول رقم(1): أبعاد جودة التعليم العالي

الأبعاد	البيان
الجوانب الملموسة	<p>-جاذبية المظهر الخارجي لمؤسسة التعليم العالي</p> <p>-توفر الاتصالات والموارد الالكترونية</p> <p>-المرافق والتسهيلات المادية المتاحة للطلب من ساحات وقاعات</p> <p>-حدائث الأجهزة والمعدات المستخدمة في أداء الخدمة</p> <p>-المظهر اللائق لمقدمي الخدمات</p>
الاعتمادية	<p>-معلومات صحيحة ودقيقة</p> <p>-التزام مؤسسة التعليم العالي بتقديم الخدمة في المواعيد المحددة</p> <p>-تقديم الخدمة بشكل صحيح</p> <p>-التزام المؤسسة بتقديم الوعود التي تقطعها للطلبة</p>

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

الضمان	<ul style="list-style-type: none"> -الثقة الدقيقة والصحيحة -خلو الخدمة التعليمية من الشك -الشعور بالأمان في التعامل -امتلاك أعضاء هيئة التدريس المعرفة الأكاديمية والمهارات اللازمة لتقديم الخدمة
الاستجابة	<ul style="list-style-type: none"> -الرغبة في مساعدة الطلبة والاستجابة الفورية لطلباتهم -الرد الفوري على الشكاوى والاستفسارات -السرعة في تقديم الخدمة المطلوبة
التعاطف	<ul style="list-style-type: none"> -فهم ومعرفة احتياجات وتوقعات الطلبة -اللطف في التعامل مع الطلبة -تحلي مقدمي الخدمات بالأدب وحسن الخلق --تقدير ظروف الطالب والتعاطف معه

المصدر: رقاد صليحة؛ تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة سطيف1؛ 2013-2014 ص 43

2-3- مفهوم ضمان جودة التعليم العالي

يعتبر مفهوم ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة في المجال جاء بعد ضهور وانتشار جودة التعليم العالي كمكمل وداعم لها؛ ويقصد به القوة الموجهة والمرشدة لنجاح البرامج والأنظمة والمقرر الدراسي الذي تعتمده الجامعة من أجل جودة خدماتها وتحقيق ميزة تنافسية تكسبها الصدارة؛ وقد عرفها روبنسون على أنها "مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لضمان معايير محددة وضعت مسبقا لخدماتها المقدمة والهدف منها تجنب وقوع العيوب في خدماتها وضمان جودتها ورضا زبائنها" (لسيد ياسر محمد محجوب حمد).

2-4- أهمية ضمان جودة التعليم العالي

ويمكن تلخيص أهمية تطبيق ضمان جودة التعليم العالي في النقاط التالية:

-منح مؤسسات التعليم العالي التقدير والاحترام والمكانة العالية لدى متلقين الخدمة من خلال تطبيقها لنظام الجودة وضمانه؛

-تطوير وترقية النظام الإداري بمؤسسات التعليم العالي؛

-حل المشاكل والعراقيل والشكاوى والتقليل منها قدر الإمكان؛

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

- العمل بروح الفريق وتحقيق الترابط والتكامل بين جميع أعضاء والعاملين بالجامعة على اختلاف مستوياتهم ومهامهم في مؤسسات التعليم العالي؛
- رفع مستوى أداء العاملين بمؤسسات التعليم العالي؛
- رفع مستوى الطلاب وهذا من خلال الالتزام بنظام ضمان الجودة؛
- الالتزام بتحقيق متطلبات الطلاب وأوليائهم والمجتمع ككل وكسب رضاهم من خلال أنظمة المؤسسة وجودتها؛
- تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحليل مشاكلها بطرق علمية ونموذجية نافعة؛
- مراجعة المنتج التعليمي المباشر وغير المباشر؛
- تطوير التعليم وهذا من خلال تشخيص النقص والقصور الموجود وتقييم النظام المعمول به حتى يتحول إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية.

2-5- أهداف ضمان جودة التعليم العالي

وتتمثل فيما يلي:

- تحفيز العاملين في مؤسسات التعليم العالي على التطوير والعمل على تحديث البرامج والأنظمة المعمول بها والالتيان بكل ما هو جديد والعمل على تنمية روح الفريق والعمل الجماعي؛
- تعزيز الشفافية والمصادقية والمسائلة بمؤسسات التعليم العالي من خلال نشرها لمستويات الأداء المحقق؛
- تحقيق جودة المستوى التعليمية والعلمي بالجامعة والعمل على تقديم خدمات ذو جودة عالية والسعي نحو تحقيق أهدافها؛
- تشجيع التنافس بين مختلف أنواع الجماعات من خلال الحصول على الاعتماد وإعلان ذلك في وسائل الإعلان.

2-6- متطلبات تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بمؤسسات التعليم العالي

- الفعالة الكاملة من الإدارة العليا والتفهم الكامل والالتزام بمبادئها؛
- إشاعة الثقافة التنظيمية والمناخ التنظيمي الملائم لإدارة الجودة الشاملة؛
- التعليم والتدريب المستمرين لكافة العاملين في هذه المؤسسات؛
- التنسيق بين الإدارات والأقسام والكلية وتفعيل الاتصالات بينهما بكافة الاتجاهات؛
- مشاركة جميع المستويات الإدارية والعاملين فيها في جهود تحسين الجودة الشاملة؛
- توفير نظام معلومات دقيق وفعال لإدارة الجودة الشاملة (فتحي سرحان، 2012).

2-7-العوامل الضاغطة لتبني نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي

أصبح تطبيق نظام ضمان الجودة للتعليم العالي ضرورة حتمية في الوقت الحالي وهذا كنتيجة مجموعة من العوامل العالمية الضاغطة الملزمة بتطبيق مؤسسات التعليم العالي لهذا النظام؛ وتتمثل هاته العوامل فيما يلي:

-العولمة: أصبحت عالمية المناهج الأكاديمية جزء من التقدم المطلوب للخطط التعليمية ولتطوير المناهج؛ ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات لم تعد الحاجة إلى الاعتماد الكلي على انتقال الطلبة والأساتذة حول العالم؛ بل أصبح بالإمكان اشتراك الطلبة في كثير من الدول العالمية للدراسة معا في صف واحد دون مغادرة منازلهم. كما أدت كذلك عولمة بعض المهن وزيادة الحراك المهني إلى زيادة الضغط على الدول ومؤسسات التعليم العالي لإنتاج شهادات معترف بها على مستوى سوق العمل الدولية.

-الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات GATS وسوق التعليم العالي العابر للحدود: يعد نمو التعليم العالي العابر للحدود الوطنية مظهر من مظاهر العولمة؛ إذ أدت هذه الأخيرة إلى انتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية والطلبة عبر الحدود؛ وهذا يعتبر نهاية لعصر كانت فيه المؤسسات العامة الوطنية لوحدها تقوم بتوفير خدمة التعليم العالي.

-السوق الدولية لخدمات ضمان الجودة: أدى تحرير الخدمات في قطاع التعليم العالي إلى بروز ونمو خدمات ضمان الجودة والاعتماد بشكل متسارع؛ فقد أصبحت العديد من مؤسسات الاعتماد التي تنشط على المستويات الوطنية لبعض الدول وفي مجالات عدة كالتكوين في إدارة المؤسسات؛ الهندسة والطب تقدم خدماتها لمنظمات دول أخرى. وعلى الرغم مما تقدمه هذه المنظمات الدولية من مزايا إلا أنها قد تفرض قيما خاصة بها ومعايير لا تكون متماثلة مع ما تفرضه السلطات الوطنية؛ وهذا ما يشكل عليها ضغطا كبيرا لإنشاء هيكل خاص بها تعني بضمان الجودة ويمكن تكييفها بسهولة مع القيم والمصالح الوطنية.

-تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: لوحظ في العصر الحالي تزايد الطلب الاجتماعي للتعليم العالي لدى جميع المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية وهذا راجع لزيادة الوعي بأهمية اكمال التعليم والحصول على شهادات جامعية وتحسين المستوى للتكيف مع التطورات الحاصلة في العالم ومواكبة التطورات.

-خصخصة التعليم العالي: نظرا لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها؛ لجأت العديد من الدول التي كانت تعتبر التعليم جزءا منها وأساسيا من المسؤوليات الوطنية للدولة إلى فتح الباب للقطاع الوطني الخاص؛ وفي كثير من الأحيان للمؤسسات الأجنبية للإسهام في نشاط التعليم بما في ذلك التعليم العالي.

-قلة الموارد المالية: نظرا لتزايد عدد الطلبة المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي وتنوع احتياجاتهم؛ تواجه حكومات الدول مشكلة عدم كفاية الدعم المالي المخصص لهذه المؤسسات لمقابلة هذا التزايد وكنتيجة لذلك عمدت العديد من مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة البرامج التي تقدمها ووجهات إنفاق الموارد المتاحة لترشيد هذا الإنفاق مع تأمين الحد الأدنى من الجودة المطلوبة (كيحلي عائشة سلمة، 2017).

2-8- مؤشرات قياس جودة التعليم العالي

ومن أجل قياس جودة التعليم العالي تم وضع العديد من التقييمات والنماذج والمعايير لتحديد مستوى الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛ ولعل أبرز هذه المؤشرات نموذج Times Higher Education (THE) والتي بنيت على 13 مؤشر مقسمة ضمن 5 محاور أساسية كالتالي:

-**الابتكار والدخل:** ويقاس هذا المحور قدرة الجامعات على تحويل وتجسيد المعرفة على أرض الواقع ويتم قياس هذا المؤشر من خلال الناتج على الأعمال البحثية ومقارنته بعدد أعضاء هيئة التدريس.

-**التدريس:** ويتم فيه معرفة جودة بيئة التعلم من خلال منظور هيئة التدريس والطلبة على حد سواء عبر مسح آراء عينة ممثلة عن كل فئة. كما يتم قياس عدد الطلبة مقارنة بعدد هيئة التدريس وكلما كانت النسبة منخفضة لعدد الطلبة مقارنة بهيئة التدريس دل ذلك على وجود تأطير كبير.

-**الاستشهاد:** يشير هذا لتأثير البحوث المنجزة من هيئة التدريس والطلبة؛ ويتم حساب ذلك بعدد مرات التي يتم فيها الاستشهاد واعتماد البحوث المنجزة في بحوث أخرى ويدل هذا المؤشر على الثقة والسمعة والجودة في البحث.

-**البحث:** ويعتبر من المؤشرات الأبرز ويتم تحديده من خلال حجم البحوث المنجزة بالإضافة إلى مستوى الدخل الناتج من تلك البحوث بالإضافة لمدى سمعة وانتشار تلك الأبحاث وتتحدد قيمة المؤشر بعدد الأبحاث المنجزة مقارنة بعدد الباحثين.

-**التنوع الدولي:** ويقاس هذا المؤشر مستوى وحجم تواجد أساتذة وطلبة الدوليين في الجامعة؛ فكلما كان التنوع كبير كلما دل ذلك على عالمية الجامعة وقدرتها على جذب أبرز الكفاءات والمواهب وتنافسيتها المميزة واندماجها في العولمة.

يتم الحكم على جودة التعليم العالي من خلال حساب أوزان المؤشرات؛ حيث مؤشر الدخل والابتكار (2.5/) من القيمة الكلية فيما يمثل التدريس (30/) والاستشهاد (32.5/) والبحث (30/) والتنوع الدولي (5/); وعليه تبين النتيجة مدى جودة وترتيب العالمي لمستوى التعليم العالي (لخضر بوخاتم وآخرون، 2013).

3- واقع التعليم العالي بالجزائر

يعد التعليم العالي آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي والأرقى درجة يهدف إلى اكتساب وتنمية وتطوير المعارف لدى الطلبة بمختلف التخصصات والفروع التعليمية؛

وقبل التطرق إلى تفاصيل التعليم العالي بالجزائر لابد من تحديد وتعريف التعليم العالي والتعرف على الدور الأساسي له؛ وقد قدمت العديد من التعاريف حول التعليم العالي كمحاولة للإلمام بجميع جوانبه حيث عرف على أنه " كل الدراسات والتكوينات الموجه للبحث الذي يأتي بعد النجاح من التعليم الثانوي والذي يتم على مستوى كل من الجامعات " (حمزة مرادسي ، 2009-2010)؛ كما عرف أيضا على أنه " التكوين التدريجي الذي يشتمل على المعلومات التي تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب؛ والتي تهدف إلى إعطاء القدرة على السيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد " (مانع بوزيدي هدي، 2018)؛

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

ومن خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن التعليم العالي مرحلة من مراحل التعليم المتخصص والذي يهدف إلى تكوين الطالب واكسابه معارف ومهارات جديدة مع تشجيعه على البحث العلمي والابتكار.

ومن خلال مختلف الأهداف والمساعي التي يسعى التعليم العالي الى تحقيقها وترسيخها يتوضح لدينا أن للتعليم العالي العديد من الوظائف التي تقوم بها؛ وقد حددت وظائف التعليم العالي ضمن مؤتمر UNESCO المنعقد عام 1998 في ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفتان تخص الجامعة وهما التعليم والبحث العلمي؛ أما الوظيفة الثالثة فهي عبارة عن تعتمد على مخرجات الوظيفتين السابقتين وهي خدمة المجتمع؛ وفيما يلي سيتم توضيح هاته الوظائف أكثر:

-وظيفة التعليم: وهي أساس التعليم العالي والأصل فيها؛ فمؤسسات التعليم العالي تقوم بإعداد كوادر بشرية ذو كفاءات ومهارات مطلوبة للقيام بمختلف الاعمال والمهام والوظائف العلمية والتقنية ذات المستوى العالي؛ كل هذا يجعل من مؤسسات التعليم العالي مطالبة بالتجديد والتحديث لطرقها التعليمية وبرامجها المختلفة ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم وبيئة العمل لضمان جودة مخرجاتها.

-وظيفة البحث العلمي: ويعتبر البحث العلمي سمي من السمات الأكثر التصاقا بمؤسسات التعليم العالي ولأحد المعايير التي تقيم على أساسها مؤسسات التعليم العالي وإبراز جودتها وتفوقها العلمي؛ فهو عملية فكرية يقوم بها الطالب أو الباحث ضمن تخصصه ومجاله العلمي حيث يتم من خلاله التقصي عن المشكلة المراد دراستها وهذا من خلال اتباع منهج علمي منظم بهدف الوصول إلى الأسباب وطرق الحل والعلاج من هاته المشكلة والتي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وهنا يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد من خلال مخرجاتها.

-وظيفة خدمة المجتمع: من خلال الوظيفتين السابقتين يمكن القول أن الجامعة تعمل على اخراج كوادر بشرية ذو تكوين عالي ومتخصص والذي يمكن اعتباره رأس مال بشري يعمل على تحقيق التنمية وتطوير المجتمع وحل مختلف العراقيل والمشاكل التي قد تواجه هذا المجتمع، لذلك قيل أن الجامعة تستمد شرعيتها من مجتمعتها.

من خلال ما سبق تقديمه يتوضح لنا الدور الفعال للتعليم العالي في المجتمعات وهذا ما أكسبه مكانة وأهمية رفيعة على مستوى الدول وجعله عنصرا أساسيا في تحريك عجلة التقدم والنمو، كل هذا دفع دول العالم على تعزيز هذا القطاع وتحقيق جودته وكفاءته، والجزائر كباقي دول العالم مدركة لهاته الأهمية مما جعلها في سباق مستمر من أجل ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وفيما يلي سيتم التطرق الى واقع التعليم العالي في الجزائر ونختلف الإصلاحات التي قامت بها من أجل تنمية هذا القطاع.

3-1- تأسيس الجامعة الجزائرية

تعتبر الجامعة مجتمع مصغر يقوم فيه كل من الأساتذة والباحثين والطبة معا بمناقشة وتطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة وتعتبر هاته الأفكار والدراسات والبحوث موروث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه ونقله إلى الأجيال المقبلة والعمل على تحديثه باستمرار (عربي بومدين، 2016).

ويمكن الإشارة لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري (وفقا للمرسوم رقم 544.83 المؤرخ في 24 سبتمبر والمتضمن القانون الأساسي للجامعة؛ وكذا المرسوم التنفيذي رقم 253.98 المؤرخ في 17 أوت

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

1998 المعدل للمرسوم المذكور أعلاه) والذي تم تعديله بالقانون رقم 05.08 المؤرخ في 23 فبراير 2008 وحسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته " تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتتكون الجامعة من كليات".

وبالرجوع إلى بداية نشأة الجامعة الجزائرية فلم يكن مشوارها بعد الاستقلال سهلا فقد ظلت على ما كانت عليه قبل الاستقلال لمدة ما يقارب التسع سنوات؛ ويمكن القول إنها مرت بأربع مراحل أساسية في عملية تطورها وتأسيسها والقضاء على مخلفات الاستعمار وهي كالتالي:

-المرحلة الأولى(1962_1969): تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة افتتحت جامعة وهران سنة 1966؛ تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967؛ ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهوان وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو كان موروثاً عن فرنسا حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛ كلية الطب؛ كلية العلوم الدقيقة. كما أن هاته الكليات بدورها مقسمة إلى أقسام تدرس تخصصات مختلفة؛ وكان النظام البيداغوجي مطابقاً للنظام الفرنسي وكانت مراحل كالتالي:

-مرحلة الليسانس: وتقوم على ثلاث سنوات في أغلب التخصصات وتنتهي بشهادة ليسانس في التخصص المدروس.

-شهادة الدراسات المعمقة: ومدتها سنة تركز على دراسة منهجية البحث واعداد أطروحة مبسطة لتثبيت الجانب النظري.

-شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: ومدتها سنتان على الأقل من البحث وانجاز الأطروحة.

-شهادة دكتوراه دولة: ومدت تحضيرها تصل إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي.

وكانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي والجزارة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

-المرحلة الثانية(1970-1997): تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛ تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة؛ واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية؛ وقد أجريت تعديلات على المراحل الدراسة الجامعية وكان كالتالي:

-مرحلة الليسانس: ويطلق عليها أيضاً تسمية مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

-مرحلة الماجستير: وتسمى بمرحلة ما بعد التدرج الأول؛ وتدوم سنتين على الأقل وتنقسم إلى فترتين الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث؛ والثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.

-مرحلة دكتوراه علوم: وتسمى بمرحلة ما بعد التدرج الثانية ومدتها خمس سنوات من البحث كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. كما عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.

-**المرحلة الثالثة(1998-2003):** وتميزت هاته المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي؛ ومن أهم الإجراءات في هذه المرحلة:

-وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998؛

-قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات؛

-إنشاء ستة جدوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد؛

-إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة الاغواط أم البواقي سكيكدة جيجل وسعيدة؛

-إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة بجاية ومستغانم إلى جامعات.

وبحلول عام 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصى 17 جامعة 13 مركز جامعي و6 مدارس عليا للأساتذة و141 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة؛ كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق للجامعات مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

-**المرحلة الرابعة(2004-2013):** لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي الليسانس والماستر والدكتوراه و ما يعرف ب (ل م د) الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

-الليسانس: يشتمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين الأولى في تكوين قاعدي متعدد التخصصات والمرحلة الثانية تكوين متخصص.

-الماستر: يشتمل على أربع سداسيات يحضر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبحثية.

-الدكتوراه: يضمن هذا الطور تكويننا مدته ستة سداسيات ويتوج بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة (زبيدة مشري، 2019).

ويمكن القول أن الدولة الجزائرية في سعي مستمر من أجل تحسين وتطوير المنظومة الجامعية وجعلها ذات سمات عالمية قادرة على منافسة أعرق الجامعات العالمية؛ ومن بين النجاحات التي حققتها الجامعات الجزائرية في هاته السنة إدراج 53 مؤسسة جامعية ضمن تصنيف Times Higher education

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

impact لسنة 2025 لتسجل أعلى تمثيل في المنطقة مغاربيا وشمال افريقيا. كما تميزت جامعة واد سوف بدخولها قائمة أفضل 500 جامعة عالميا تلتها جامعة خنشلة وجامعة أم البواقي تم جامعة المسيلة؛ وكل هذا دليل على تطور قطاع التعليم العالي بالجزائر وتعزيز الطموحات نحو تحقيق المزيد من التميز والنجاح.

2-3- مبادئ الجامعة الجزائرية

يستند النظام الجامعي في الجزائر إلى عامل الإنجاز من جهة؛ وعامل الشرعية من جهة أخرى حيث ينطلق فرضية أن المطالب النابعة من بيئة الجامعة ظرفية ومتغيرة يتكفل الزمن بحلها؛ مقابل التركيز على نموذج جامعي يتطابق ومبادئ مشروع مجتمع اشتراكي ويمكن تلخيص هذه المبادئ في الأنشطة التالية:

-ديمقراطية التعليم الجامعي ومجانيته: أي تمكين كل طالب علم جزائري على اختلاف حالته الاجتماعية من مقعد بيداغوجي بالجامعة على حساب الدولة أي أنها تصرف له منحة دراسية طوال المدة التي يقضيها في الجامعة؛

-جزارة هيئة التدريس الجامعي والمناهج والهيكل القاعدية؛

-استيعاب كل طالب جامعي مهما كان مستواه للتقليل من التسرب الجامعي؛

-تعريب المواد الدراسية مع الانفتاح على اللغات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ أفرزت إشكالية تكلفة الطالب الجامعي المتمثلة في مصاريف الدراسة والإعداد الجامعي المقدرة بدلالة أسعار المواد المستخدمة والتجهيزات والمرافق في مختلف الأقسام إضافة إلى مصاريف الإقامة والنقل والتغذية والترفيه.... والتي يدفع فيها الطالب مبالغ رمزية من المنحة المالية المقدمة من قبل الدولة؛ وهذا في ظل ارتفاع معدلات النمو السنوية في عدد الطلاب الجدد من جهة وما تتعرض له ميزانية الجامعة من إجراءات التقييد بفضل ظروف اقتصادية مزمنة من جهة أخرى (عائشة سمسوم ، 2020).

3-3- مهام الجامعة الجزائرية

ويمكن توضيح مهام الجامعة الجزائرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2): مهام الجامعة الجزائرية

مهام الجامعة	
في مجال التكوين العالي	في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
-تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد	-المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
-تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية بالبحث وفي سبيل البحث	-ترقية الثقافة الوطنية ونشرها

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

<p>-المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية</p> <p>-تثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني</p> <p>-المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها</p>	<p>-المساهمة في انتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها</p> <p>-المشاركة في التكوين المتواصل</p>
---	---

المصدر: المادتين 05-06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003 والمحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

وعليه يمكن القول أن الجامعة الجزائرية حاليا أصبحت ذات وظيفة مزدوجة يمكن تحديدها كالتالي:

-التعليم وإعداد المتخصصين في المهن العالية التي يحتاجها المجتمع؛

-توفير المناخ الملائم للبحث العلمي والقيام به؛

-تقديم الخدمات العامة للمجتمع (توفيق زروقي، 2006).

4-حتمية توجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لتطبيق نظام ضمان الجودة (دراسة حالة)

في جوان 2008 قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية. فانطلقت خلية أو فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعومة في البداية ببعض الخبراء الدوليين؛ وفي 31-05-2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار انشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي والتي تباشر عملها وفق ما اسند لها من مهام؛ وتتمثل هاته المهام فيما يلي:

-اعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات لضمان الجودة مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية؛

-تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية ومعايير اختيار المسؤولين عن ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية؛

-اعداد برنامج اعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة؛

-تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة التنفيذ (زين الدين بروش وآخرون، 2016).

4-1-ضرورة التغيير لتطبيق نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

ومن أجل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجزائرية لابد من احداث مجموعة من التغييرات الضرورية والاساسية للإرساء بهذا النظام وتطبيقه بنجاح؛ ويمكن توضيح هذه التغييرات في النقاط التالية (كيحلي عائشة سلمة؛ مرجع سبق ذكره؛ 40):

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

-الدراسة التشخيصية للوضع الحالي والمستقبلي لمنظومة التعليم العالي وتحديد الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المستهدف؛ مع تحديد أسباب ودوافع التغيير ومدى ضرورة القيام بهدف العملية؛

-تهيئة المناخ الملائم للتغيير؛

-التخطيط بعد تحديد مدى احتياج مؤسسة التعليم العالي للتغيير؛

-التنظيم والتوجيه والاتصال الفعال على اعتبارهم الركيزة الأساسية لنجاح مؤسسة التعليم العالي في تحقيق أهدافها المنشودة؛

-الرقابة من خلال تحديد معايير التقييم وتنفيذ عملية الرقابة.

4-2-متطلبات تطبيق ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

لتطبيق فعال وناجع لنظام ضمان جودة التعليم العالي بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات والركائز الأساسية التي لابد من توفرها؛ ونذكر منها:

-دعم واقتناع وزارة التعليم العالي بضرورة التحسين والتطوير الشامل لمناهج وبرامج التعليم العالي بما يتماشى مع المستوى العالمي؛

-التوجه بالعميل والعمل على تحقيق رضاه ويشمل العملاء الخارجيين المتمثلين في الطلاب ومختلف المؤسسات التي تتعامل معها الجامعات والمعاهد العليا؛ إضافة إلى العملاء الداخليين الذين هم الأساتذة والباحثين والإداريين وكافة العاملين ضمن هذا القطاع؛

-تهيئة مناخ العمل وثقافة المؤسسة؛ وهذا من خلال إرساء قواعد وثقافة الجودة لمختلف العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية بهدف إقامة هذا المشروع والتأثير الإيجابي على سلوكياتهم وافكارهم وتصرفاتهم وضمان تضامنتهم القوي لإنجاز هذا المسعى؛

-قياس الأداء والإنتاجية والجودة وهذا من خلال انشاء نظام واعداد معايير قادرة على القياس الدقيق المتعلق بالإنتاجية والجودة في مجال التعليم العالي؛

-الإدارة الفعالة للموارد البشرية وهذا من خلال إقامة نظام يركز على فكر العمل الجماعي والتدريب المستمر والمشاركة في وضع خطط التحسين المستمر وربط المكافآت بأداء فلق العمل؛ والعمل على تسير الكفاءات والمواهب والمعارف.

-التعليم والتدريب المستمر؛

-القيادة القادرة على إدارة الجودة؛

-انشاء فرق عمل للجودة حيث يضم أعضاء من وظائف واقسام مختلفة قصد اشراك جميع فعاليات المؤسسة نحو بدل الجهود اللازمة لإنجاح مسعى الجودة (نفس المرجع السابق؛ ص40).

4-3- الاجراءات التنظيمية لتطبيق نظام ضمان الجودة التعليم العالي في المؤسسات الجزائرية

من أجل ضمان تطبيق نظام جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجزائرية عمدت الجهات الوصية على تفعيل هيئات جديدة مهامه تطبيق نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر وهي:

-**اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي (CIQES):** حدد مهامها وهيكلتها ضمن القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 ومن مهامه حسب المادة الثانية من القرار:

- اعداد الدليل الوطني لمعايير ضمان الجودة يؤخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية؛

- اعداد برامج إعلامي موجه في المؤسسات المهنية وخطط المسؤولين عن الجودة؛

- تحديد برامج تطبيق إجراءات ضمان الجودة في المؤسسات المعنية وضمان متابعتها وتنفيذها.

-**المجلس الوطني لتقييم التعليم العالي (CNE):** تم اعداد تفعيله وفق ما جاء به القرار الوزاري رقم 739 المؤرخ في 18 أكتوبر 2010 وأسندت لهما مهمة تقييم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وشملت خلايا ضمان الجودة التي بدورها تضمن متابعة برنامج العمل في ضوء تحسين المستمر لجودة برامج التكوين والبحث المؤسساتي؛ تعتبرها ته الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسات الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم، وتعمل على نشر ثقافة الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي وتطبيق إجراءات تفضي إلى تحقيق مؤشرات الجودة والنوعية في العمل الجامعي على أرض الواقع. (أحمد تركي ، 2023)

4-4- آليات مقترحة لتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجزائرية

فيما يلي مجموعة من المقترحات في سبيل تحسين جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجزائرية وذلك من خلال التركيز على الأطراف الأساسية في جودة التعليم العالي وهي كالتالي:

-الطالب:

-توخي العدالة والموضوعية فاختيار طلاب الدراسات العليا؛

-مراجعة شروط القبول في مختلف المراحل الدراسية الجامعية؛

-وجود خطة لجذب واختيار الطلاب المتميزين وتشجيعهم على مواصلة الدراسات العليا والقيام بالبحوث الأكاديمية المختلفة؛

-العناية بنشاط الارشاد المهني لطلاب المرحلة الجامعية ومساعدتهم في اختيار التخصص؛

-العناية بنشاط الارشاد الأكاديمي للطلاب؛

-العناية بالخدمات الطلابية؛

-متابعة ومراجعة نظام تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل مادة أو تخصص؛

-مساعدة الطلبة في الحصول على عمل؛ ودراسة أسباب البطالة وخفض معدلها بين الخريجين؛

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

-دراسة آراء جهات التوظيف في نوعية ومستوى خريجي الجامعة في جميع التخصصات لتحديد جوانب النقص في المهارات والعمل على معالجتها وتصحيحها.

-أعضاء هيئة التدريس:

-وجود نظام اختيار متميز؛

-التزام أعضاء هيئة التدريس بالمحتويات الدراسية المرسومة من قبل الهيئات المعنية؛

-تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات العلمية؛

-تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التدريس المتميز كتخصيص جائزة مثلا لأفضل أستاذ؛

-تشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث الجاد والمتميز؛

-تشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر في المجالات والدوريات الدولية والوطنية المتخصصة؛

-تكوين مجموعات بحثية متخصصة من أعضاء هيئة التدريس داخل كل قسم؛

-وجود نظام فعال لتقييم أداء كل عضو من أعضاء هيئة التدريس؛

-مراجعة نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس؛

-دراسة أوضاع هيئة التدريس بصفة دورية والعمل على تحفيزهم لتقديم الأفضل.

-الكتاب والمكتبة:

-استخدام الكتب والمراجع والدوريات في المقررات الدراسية؛

-زيادة حجم أوعية المعلومات في المكتبة المركزية وكتبة الكلية؛

-توفير إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية؛

-تسهيل عملية الحصول على المعلومات ومختلف الكتب والمراجع. (أ. نبيلة باديس، 2016)

-البرامج التعليمية وطرق التدريس:

-شمولية البرامج التعليمية؛

-الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة؛

- مواكبة الثورة المعرفية العالمية؛

-الابتعاد عن الطرق القديم والتلقين واتباع طرق حديثة ومثيرة لعقول الطلاب.

-المباني التعليمية والتجهيزات والبيئة التعليمية:

يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية وذلك لأنه يتم فيه التفاعل بين جميع عناصر المنظومة التعليمية؛ وتعتبر جودة المباني والتجهيزات أداة فاعلة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم؛ وتتضمن جودة المياني والتجهيزات؛ موقع المبنى ومساحاته واستيعاب المدرجات؛ القاعات؛ المرافق؛ المطعم؛ المكتبة؛ جودة الانارة والتهوية؛ سعة المكان؛ التهوية والإنارة؛ جودة الأثاث والمعامل والمختبرات....إلخ.

-الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح:

لا شك أن وجود الإدارة في المؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد؛ فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة؛ فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح ويدخل إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة؛ أما وجود التشريعات واللوائح التعليمية فيجب أن تكون مرنة واضحة ومحددة حتى تكون عوناً لإدارة المؤسسة التعليمية؛ كما يجب عليها مواكبة كافة التغيرات والتحولات من حوله؛ ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لان المؤسسة التعليمية توجد في عالم متغير يؤثر فيه وتتأثر به.

-التمويل والانفاق التعليمي:

يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي؛ وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية؛ أما إذا توفرت لديه الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته؛ وأصبح من السهل حلها ولا شك أن جودة التعليم على وجه العموم يمثل متغيرا تابعا لمقدار التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط؛ ويعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير على تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، أيضا فإن الاستخدام السيء للأموال سيؤدي ضمنا إلى تغيير خطط وبرامج التعليم؛ الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم؛ مصادره من التمويل الحكومي والخاص؛ وعوائد مراكز البحث والتدريب (باديس بوخلوة، 2016).

5-الخاتمة

تسعى الجزائر وبشكل مستمر منذ الاستقلال إلى وقنا الحالي إلى تطوير جميع قطاعاتها ومؤسساتها على اختلاف مجالاتها وخدماتها والعمل على مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة سواء على البيئة الداخلية أو العالمية وجعل مؤسساتها قادرة على منافسة المؤسسات العالمية، ويعتبر قطاع التعليم العالي من اهم القطاعات التي تركز عليها الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد عمدت الدولة الجزائرية على تطوير هذا القطاع وتنميته وجعل جامعاتها منافسة وسباقه في السوق العالمي ؛ ولعل ابرز القرارات التي تعمل الجزائر على تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي هو نظام ضمان جودة التعليم العالي وانجاحه وتحقيق الغاية منه واكساب مؤسساتها ميزة تنافسية وتميز بين باقي المؤسسات؛ حيث عمدت إلى تطبيق هذا النظام والعمل على توفير جميع متطلباته واحتياجاته، ومن أجل تحقيق الغاية منه هي مطالبة هنا بالعمل عل تحقيق جودة جميع العناصر المترابطة فيما بينها من أجل تحقيق جودة قطاع التعليم العالي بها وهذا من خلال تنمية هاته العناصر كالأساتذة والطلاب والمناهج العلمية ومختلف التجهيزات والعناصر المادية والمالية والعمل على تحقيق جودتها لضمان جودة القطاع ككل.

الملتقى الوطني حول: ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي

-قائمة المراجع

- أ. نبيلة باديس. (2016). ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال استشراف التجارب الرائدة . *أبحاث اقتصادية وإدارية* ، 224-221.
- أحمد تركي . (2023). أليات تحقيق جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام التعليم ل م د . *مجلة الساوره للدراسات الانسانية والاجتماعية* ، 244-243.
- باديس بوخلوة. (2016). تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية . *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* ، 103-101.
- بن ونيس ليلي-بن عيو جيلالي. (2015). وقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية . *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* ، 108-107.
- توفيق زروقي. (2006). العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية والتربوية . *مجلة الأفاق* ، 58.
- حمزة مرادسي . (2010-2009). دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي . *مذكرة ماجستير (صفحة 14)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة الحاج لخضر: باتنة.
- زبيدة مشري. (2019). التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل. *مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع* ، 257-254.
- زين الدين بروش وآخرون. (2016). مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والافاق . *المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي* ، 813.
- صليحة رقاد. (2014-1013). تطبيق نظام الضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية . *مذكرة دكتوراه (الصفحات 40-42)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والسياسية : جامعة سطيف1.
- عائشة سمسوم . (2020). اصلاحات الجامعة الجزائرية بين الواقع والمأمول . *مجلة أداء* ، 10-9.
- عربي بومدين. (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الفرص والقيود. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية* ، 249.
- فتحي سرحان. (2012). ادارة الجودة الشاملة : الاتجاهات العالمية الادارية الحديثة. مصر: ماس للنشر والتوزيع.
- كيحلي عائشة سلمة. (2017). حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر نموذج انشاء خلية ضمان الجودة التعليم العالي في الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية* ، 37-39.
- لخضر بوخاتم وآخرون. (2013). مساهمة الرقمنة في حوجة التعليم العالي . *ضمان جودة التعليم العالي في اطار مشروع المؤسسة الجامعية* ، 9-8.
- لسيد ياسر محمد محبوب حمد . (بلا تاريخ). جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجامعية . *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي* ، 110.
- مانع بوزيدي هدى. (2018). تطبيقات ادارة المعرفة في المؤسساتالتعليم العالي . *مجلة الباحث الاقتصادي*.

